أثر قواعد مُنظمة التجارة العالمية على الانتاج الصناعي في العراق للفترة من (٢٠٠٣-٢٠١٤)

مهند محمود منصور محمد الربيعي

الملخص:

يعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من أهم الانشغالات الحديثة سواءً في الاقتصاد العالمي او الاقتصاد الوطني، وهذا راجع للدور الفعال الذي تلعبه المنظمة باعتبارها ضلعاً ثالثاً ورئيسيا في مثلث الاقتصاد العالمي إلى جانب مؤسستي بريتون وودز و صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكونها تمثل تحولاً جوهرياً في طبيعة النظام التجاري الدولي حيث يتمتع كافة الأعضاء فيها بحقوق والتزامات، إضافة الى اعترافها بخصوصية الدول النامية وإعطائها معاملة تفضيلية والتحدي الحقيقي ليس في الانضمام بحد ذاته لأنه أصبح ضرورياً، وإنما هو كيف نجعل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية مكسباً وخطوة ايجابية تخدم كل اطراف الاقتصاد الوطني وتوصلت الدراسة إن تحرير التجارة فتحت المنافسة على مصراعيها، والذي يميز الدول المتقدمة أنها تتمتع بميزة تكنولوجية ومالية وتسويقية كبيرة مقارنةً مع الدول النامية والأقل نمواً، وان تطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية دفعت الدول النامية والأقل نمواً إلى تحفيز اقتصادياتها بما يعّزز من قدرتها التنافسية الاقتصادية.

Abstract:

Joining the World Trade Organization (WTO) is one of the most modern concerns both in the world economy or the national economy, which refer to the effective role played by the Organization as a third vital rib in the triangle of the global economy in addition to the Bretton Woods institutions and the International Monetary Fund and the International Bank, and the fact that it represents a fundamental shift in the nature of the international trading system where all Members enjoy the rights and obligations, in addition to its recognition of the specificity of the developing countries and giving preferential treatment the real challenge is not to join in itself because it became necessary, but is how to make the accession to the World Trade Organization (WTO) gain positive step serving all of the national economy parties and the study found that trade liberalization has opened competition widely, which distinguishes the developed countries that it enjoys a great technological, financial and marketing advantage compared With the developing and less developed countries, and the application of the rules of the World Trade Organization (WTO) encouraged the developing and less developed countries to stimulate their economies which strengthen its economic competitiveness abilities.

مقدمة البحث:

اضطلعت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، إلى مواءمة قواعدها التجارية على وفق التعامل في العلاقات التجارية الأمر الذي ينسجم ومبدأ الاستفادة من المرونة التي تتيحها القواعد الأساسية التجارية للمنظمة لتخفيض أثر الحواجز والموانع التي تعوق مبادلاته التجارية ويُعزز القدرة التنافسية لدول أعضائها، ووفقاً لتلك الأهمية تم تقسيم القواعد الأساسية للمنظمة على ثلاثة محاور، إذ تضمن المحور الأول القواعد التجارية الحمائية المشروعة ومنها التعريفة الجمركية، والإعانات، والحوافز المشروعة لتشجيع الصادرات، بينما ركّز المحور الثاني على القواعد التجارية الانفتاحية، إذ تعّرض إلى سياسات تسهيل التجارة ونطاق حرية التصرف والتكامل الإقليمي، فضلاً عن اعتماد المعايير الدولية في الإنتاج وإشراك القطاع الخاص، كما ضم المحور الثالث القواعد التجارية غير المشروعة، واشتملت على نظام الحصص والقيود الكمية ودعم الصادرات.

أولاً: مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد العراقي العديد من الاختلالات الهيكلية في عملية التنمية الاقتصادية وما نتج عنها من انحراف في مسار نموه الاقتصادي وتراجع في فعالياته الاقتصادية في الوقت الذي يسعى فيه للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية . وضمن هذا السياق ثار جدل كبير بين المفكرين والاقتصاديين حول مدى استفادة دول أعضاء المنظمة العالمية للتجارة عن طريق تطبيق بنودها وقواعدها، ومن ثم تأثيرها على قدرتها التنافسية الاقتصادية، بحيث يحفز الدول غير المنتمية لها للانضمام إليها من ضمنها العراق.

ثانياً: أهمية الدراسة:

يعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من أهم الانشغالات الحديثة سواءً في الاقتصاد العالمي او الاقتصاد الوطني، وهذا راجع للدور الفعال الذي تلعبه المنظمة باعتبارها ضلعاً ثالثاً ورئيسيا في مثلث الاقتصاد العالمي إلى جانب مؤسستي بريتون وودز وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكونها تمثل تحولاً جوهرياً في طبيعة النظام التجاري الدولي حيث يتمتع كافة الأعضاء فيها بحقوق والتزامات بغض النظر عن حجم الدولة أو نصيبها في التجارة العالمية، إضافة الى اعترافها بخصوصية الدول النامية وإعطائها معاملة تفضيلية والتحدي الحقيقي ليس في الانضمام بحد ذاته لأنه أصبح ضرورياً، وإنما هو كيف نجعل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية مكسباً وخطوة ايجابية تخدم كل اطراف الاقتصاد الوطني.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى دراسة:

١- أثر قواعد منظمة التجارة العالمية على القطاع الصناعي.
٢- استشراف الفرص والمكاسب والكلف والتحديات المحتملة التي يمكن أن تحدث في الاقتصاد العراقي بعد انضمام العراق للمنظمة.

رابعاً: فروض الدراسة:

تمت صياغة فروض البحث على النحو الآتي:-

١- انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية وتطبيق قواعدها يؤدي إلى تحسنين أداء القطاعات الاقتصادية .
٢- انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية واندماجها بالاقتصاد العالمي يزيد من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق التنمية .

خامساً: منهجية وخطة البحث:

من أجل التوصل إلى هدف البحث، تم اعتماد البحث في إطار أسلوب التحليل النظري فضلاً عن التحليل الكمي الإحصائي بين فترتين زمنيتين لدراسة العلاقة بين قواعد منظمة التجارة العالمية والقطاع الصناعي، بمنهجية قبل وبعد والتأثيرات المترتبة من خلال آلية اندماج الدول بمنظمة التجارة العالمية وتطبيق بنودها للتوصل إلى مجموعة من النتائج. قسم البحث الى اربعة اجزاء رئيسية: تناول الجزء الاول (الجزء النظري) . في حين تناول الجزء الثاني (الاطار المفاهيمي للقطاع الصناعي) والجزء الثالث تناول (اختبار فرض البحث) اما الجزء الرابع فتناول (النتائج والتوصيات).

الجزء الاول: الاطار النظري للبحث

اولاً: منظمة التجارة العالمية:

المقدمة:

كان لتطور العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية أثر كبير في تأطير الجهود الدولية و تنسيقها في مجال العلاقات التجارية الدولية.هذا التطور الذي أدى بالدول، وبالرغم من الاختلافات العديدة بينها ورغبة منها في مواجهة مشاكل ما بعد الحرب إلى السعي للاتفاق على حد أدنى من القواعد فيما بينها، تفصح عن اقتناعها بوضع أسس للعلاقات التجارية الدولية .

وإذا كانت التجارة الدولية قد خضعت لفترات طويلة لقواعد تنبثق عن اتفاقيات دولية ثنائية، فإن التطور في هذا المجال يتمثل في التوصل إلى قواعد دولية متعددة الأطراف تهدف إلى تحقيق تنظيم لحركة التجارة الدولية، وهذا ما جسده اتفاق هافانا لعام ١٩٤٧ في إطار اجتماعات المؤتمر الدولي للتجارة لوضع تنظيم جديد للتجارة الدولية.

غير أن السلطة التشريعية الأمريكية رفضت المصادقة على الميثاق المذكور، الأمر الذي أدى بممثلي ثلاثة و عشرين دولة في أكتوبر ١٩٤٧ الى تبني الفصل المتعلق بالسياسة التجارية الوارد في الميثاق المذكور في إطار ما يسمى آنذاك (بالاتفاق العام للتعريفات الجمركية و التجارة) الجات لكي تعمل إلى جانب المؤسسات التي ظهرت في ذلك الوقت، و هي منظمات متخصصة و متعددة الأطراف، و التي كرست للتعاون الاقتصادي الدولي، و من أبرزها مؤسسات بريتون وودرز المتمثلة في البنك الدولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي.[i]

ثانياً: مفهوم منظمة التجارة العالمية:

- إن منظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة بين الأمم وأن مهمة المنظمة الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية.
- وهناك من ينظر إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) باعتبارها منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية وزيادة التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي العالمي وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم.[ii]
- ويرى آخرون أن منظمة التجارة العالمية هي (المنظمة العالمية الوحيدة التي من حقها المعالجة والتعامل مع قواعد التجارة بين الأمم. فالمنظمة تستند على الاتفاقات التي تم التفاوض والتوقيع عليها من غالبية الدول المتاجرة، وتم التصديق عليها داخليا من برلماناتها الوطنية).[iii]

- يتضح مما سبق أن منظمة التجارة العالمية تتمتع بميزتين أساسيتين تميزها عن باقي المنظمات الدولية ، فهي تعد من جهة منظمة عالمية ، وهذا لا يدل فقط على تمتعها بعضوية أغلب الدول في العالم ، بل يدل كذلك على أن عضوية المنظمة مفتوحة إلى جانب الدول للاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة. ومن جهة أخرى تشرف المنظمة على عمليات تفاوض غير منتهية تهدف إلى مزيد من تحرير التجارة العالمية على عكس باقي المنظمات الدولية التي تكتفي بالإشراف على الاتفاقيات التي صاغتها الدول الأعضاء قبل تأسيسها.

وفضلاً عما تقدم فإن هذه المنظمة تعد بمثابة المحكمة الدولية التي تلجأ إليها الدول الأعضاء لتسوية النزاعات التجارية التي تحدث بينها وتشكل إطاراً للإشراف على تجارة السلع (باستثناء البترول) والمقدرة بحوالي (٩٠%) من جملة التجارة العالمية وبذلك تكون هذه المنظمة بمثابة الإطار القانوني لمنظومة التجارة المتعددة الأطراف وتقوم بالإشراف على كيفية صياغة وتطبيق اللوائح والتشريعات الخاصة بتجارة الدول الأعضاء وتطبيقها.[iv]

ثالثاً: مهام وأهداف منظمة التجارة العالمية:

تعد منظمة التجارة العالمية أطارا مؤسسياً يهدف إلى تعزيز وتطور العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة.وقد انيطت مهام تمثلت فيما يلي:.

- إلأشراف على تنفيذ وادارة الاتفاقيات التجارية متعدد الأطراف التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بما فيها الاتفاقية الاجتماعية المتعددة الأطراف.
- تنظم المفاوضات الدولية حول تنفيذ الإحكام والاتفاقيات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية

- الإشراف على فض المنازعات الدولية حول تطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية وتسوية هذه المنازعات وفق الأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك.
- إدارة ومراقبة السياسات التجارية وفق الأسس التي تمت الموافقة عليها في اجتماع مراكش عام ١٩٩٤.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة لها من أجل تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية والعالمية.[v]

أهداف منظمة التجارة العالمية:

تتمحور الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة الدولية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية. وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.[vi]
٢- منح الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة بمنحها فترة سماح أطول من تلك الفترة الممنوحة للدول المتقدمة للسماح لها بالاندماج في اقتصاد السوق.[vii]
٣- منح الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة بمنحها فترة سماح أطول من تلك الفترة الممنوحة للدول المتقدمة للسماح لها بالاندماج في اقتصاد السوق.
٤- حل الخلافات التجارية الدولية عن طريق إدخال قوانين جديدة لتسوية كل النزاعات.[viii]
٥- رفع مستوى المعيشة والدخل.[ix]

الجزء الثاني: الاطار المفاهيمي للقطاع الصناعي

أولاً: القطاع الصناعي:

لم يكن القطاع الصناعي بمنأى عن التخلف الذي لحق بالاقتصاد العراقي خلال العقود التي سبقت احتلال العراق في ٢٠٠٣/٤/٩، على الرغم من أن هذا القطاع تم بناؤه في الخمسينيات وتطويره مطلع السبعينات، خاصة المنشآت الصناعية الاستراتيجية، وبقى هذا القطاع يعاني من الخسائر والفساد الإداري وتآكل العمر الإنتاجي للمعدات والمكائن والأجهزة والآلات فضلاً عن تخلفها وتقادمها جراء الحروب التي خاضها العراق والحصار الذي فرض عليه.

وبعد احتلال العراق وتدمير البنى التحتية للقطاع الصناعي وتوقف معظم المنشآت الاستراتيجية، تراجعت معدلات النمو بشكل مثير، إذ توقفت أكثر من (١٩٢) منشأة عن العمل كانت تسهم في عملية التنمية الاقتصادية بشكل أو بآخر وتلبي جزءاً كبيراً من احتياجات الطلب المحلي على الأقل، بينما كان من المتوقع أن تسهم سلطة الاحتلال بإعادة تأهيل هذا القطاع ليسهم في عملية النمو والتنمية، إذ حدث العكس وما تزال هذه المنشآت متوقفة على أمل أن يتم هيكلتها في المستقبل القريب إذا تعافى الوضع الأمني في العراق وأوفت الدول المانحة بعهودها تجاه العراق بتقديم المنح والمساعدات وتأهيل القطاعات الاقتصادية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي المفروض من الصندوق والبنك الدوليين على العراق.

تعرض القطاع الصناعي بعد حرب الخليج الثانية إلى دمار واسع وانخفاض واضح في مستوى الإنتاج نتيجة لأسباب عديدة منها الآتي: (x)

- تدمير البنية التحتية جراء القصف وخصوصا الطاقة الكهربائية ومصافي النفط وكثير من المنشآت الأخرى.
- تعرض العراق إلى حصار اقتصادي حرمه من الفوائض النفطية مما أدى إلى انخفاض استيرادات العراق بشكل عام ومن بينها مستلزمات الإنتاج والمكائن والمعدات الرأسمالية.

وخلال الألفية الجديدة شهد العراق حالة من التحول من الاقتصاد المركزي وهيمنة الدولة على أغلب المفاصل الاقتصادية الى الاقتصاد الشامل والناشئ عن التغير السياسي الذي رسمت معالمه الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣، وشهد القطاع الصناعي بجانبيه التحويلي والاستخراجي تغيرات جذرية من حيث حجم الإنتاج المسهم في الناتج المحلي الإجمالي، وقد انخفض إسهام قطاع الصناعات التحويلية بعد عام ٢٠٠٣ على عكس الصناعات الاستخراجية التي شهدت زيادة كبيرة في إسهام في الناتج المحلي الإجمالي بعد ذلك العام، وتعزى هذه الزيادة الى ارتفاع عائدات الصادرات النفطية الى مستويات قياسية نتيجة لإرتفاع أسعار النفط عالمياً الى مستويات غير مسبوقة في تاريخ تجارة النفط، إذ وصلت أسعار النفط إلى حدود ١٤٧ دولار للبرميل الواحد عام ٢٠٠٧.[xi]

ومن أجل إعطاء صورة أوضح عن التغيرات الجذرية لحجم الإنتاج والإسهام في حجم الناتج المحلي الإجمالي ما بين ٢٠٠٠-٢٠١٠ يمكن الرجوع الى الجدول (١)، إذ يتضح ان قيم الإنتاج والإسهام في الناتج المحلي الإجمالي والصناعات التحويلية كان أكبر من حجم وإسهام الصناعات الاستخراجية خلال الأعوام من (٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢) لكن الأمر تغير بعد عام ٢٠٠٣ فقد انخفضت قيمة الإنتاج والإسهام في الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية في كل المدة ما بين (٢٠٠٣، ٢٠١٠) على عكس الصناعات الاستخراجية التي زادت خلال المدة نفسها، فبعد أن أسهمت الصناعات الاستخراجية بنسبة (٦.٥%) من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٠ ارتفعت وبشكل كبير جداً لتبلغ (٥٢.٨%) خلال ٢٠٠٣، وشكلت الصناعات الاستخراجية أعلى نسبة لها في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥ إذ بلغت (٧٢.٤%)، ويمكن أن يعزى سبب انخفاض قيمة الإنتاج والإسهام في الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية بعد عام ٢٠٠٣ إلى الدمار والتخريب الذي لحق بالمؤسسات الإنتاجية بسبب الاحتلال الأمريكي، ومن ناحية أخرى فإن سبب زيادة الإنتاج والإسهام في الناتج المحلي الإجمالي

للصناعات الاستخراجية بعد عام ٢٠٠٣ يعزى إلى زيادة الصادرات النفطية وارتفاع أسعار النفط عالمياً.

جدول (١)
قيمة الإنتاج الصناعي وإسهامه في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٠) (مليون دولار)

السنوات	قيمة الانتاج للصناعات التحويلية (مليون دولار)	إسهام الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي %	قيمة الانتاج للصناعات الاستخراجية (مليون دولار)	إسهام الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي%	اجمالي قيمة الانتاج للقطاع الصناعي (مليون دولار)	إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي %
٢٠٠٠	٦٢٨٧	٧,٥	٥٤٧٠	٦,٥	١١٧٥٧	١٤,٠
٢٠٠١	٦١٥٧	٧,٥	٤٥٧٠	٥,٦	١٠٧٢٧	١٣,١
٢٠٠٢	٦٠٥٦	٧,٤	٤٠٩٢	٥,٠	١٠١٤٨	١٢,٤
٢٠٠٣	١٥٦,٩	٠,٧	١٠٥٢٢	٥٢,٨	١٠٦٧٨	٥٣,٥
٢٠٠٤	٥١٤	١,٩	٢٠٣٦٢	٩٢,٩	٣١٩٧٠	٩٤,٨
٢٠٠٥	٨١٤	٢,٢	٢٦٢٤٤	٧٢,٤	٢٧٠٥٨	٧٤,٦
٢٠٠٦	١٠٠٤	١,٨	٣٦١٤٩	٦٦,٣	٣٧١٥٣	٦٨,١
٢٠٠٧	١٤٤٥	١,٩	٤٦٤٢٣	٦٢,٥	٤٧٨٦٨	٦٤,٤
٢٠٠٨	١٩٣٣	١,٨	٧٢٨٣٦	٦٦,٥	٧٤٧٦٩	٦٧,٧
٢٠٠٩	٢٨٤٨	٢,٩	٤٧,٨٩٠	٤٨,٤	٥٠٧٣٨	٥١,٣
٢٠١٠	٣٣٠٠	٢,٧	٦٢,٦٤٣	٥١,٦	٦٥,٩٤٢	٥٤,٣

المصدر: تم إعداد الجدول من الباحث استناداً الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات مختلفة، القاهرة.

جدول رقم (٢)
نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة العاملة في العراق للسنوات (٢٠٠٣ـ ٢٠٠٨)

المؤشرات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
عدد المنشآت الصناعية	٤٥١	٤٨٩	٤٥٢	٤١١	٤٢٣	٤٨٧
معدل عدد المشتغلين	١٠٨٦٩٧	١٤٢٥٣٤	١٤٢٨٦٨	١٦٦٢٥٤	١٧٢٤٣٩	١٩٠٢٤٧
مجموع الأجور والمزايا (مليون دينار)	١٩١٤٨٩	٤٦٢٤١٥	٥٥٢٥٩٦	٧٢٠٦٠٥	٧٣٤٠٢٤	١٣٦٤٢٢٦
اجمالي قيمة الإنتاج (مليون دينار)	٤٦٣٩٤٥	٨٧٠٧٨٠	١١٤٣٩٥٨	١٦٦٩٣٩٩	١٨١٦٣٨٢	٢٦٣٦٤٤٩
مجموع قيمة المستلزمات (مليون دينار)	٢٩٣٣٥٣	٤٦٤٤٥٧	٦١٤٠٢٨	٨١١٦٦١	٨٢٨٥٩٨	١١٥٣٧٩٢
القيمة المضافة (مليون دينار)	١٧٠٥٩٢	٤٠٦٣٢٣	٥٢٩٩٣٠	٨٥٧٧٣٨	٩٨٧٧٨٤	١٤٨٢٦٥٧

المصدر: نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الكبيرة لسنة ٢٠٠٨، وزارة التخطيط العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، ص٥.

جدول رقم (٣)
نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة العاملة في العراق للسنوات (٢٠٠٩ـ ٢٠١٣)

المؤشرات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
عدد المنشآت الصناعية	٤٩٥	٥٢٩	٥٦١	٦٨٦	٦٦٩

معدل عدد المشتغلين	١٩٣٨٥١	١٩٥٠٠٣	١٩٩٤٧٥	١٩٨٨٤٦	١٦٣٠٤١
مجموع الأجور والمزايا (مليون دينار)	١٨٦٠٠٦٤	١٦٣٨٨٧٩	١٧٣٠١٦٢	١٨٧٦٥٧٨	١٧٣٤٤٤٩
اجمالي قيمة الإنتاج (مليون دينار)	٣٧١٦١٨٢	٤١٠١٤١٩	٤٢٨٠٢١٤	٤٦٧٧١٤٩	٦٠٩٧٢٦٦
مجموع قيمة المستلزمات (مليون دينار)	١٥٥٩٧٤٧	٢٠٠٦٢٢٣	٢١٠١٠٨٤	٢٢٨٢٩١٨	٢٨٧١٢٢٢
القيمة المضافة (مليون دينار)	٢١٥٦٤٣٥	١٤٨٨٨٧٧	٢١٧٩١٣٠	٢٣٩٤٢٣١	٣٢٢٦٠٤٤

المصدر: تقرير المنشآت الصناعية الكبيرة (التراكمي) لسنة ٢٠١٣، وزارة التخطيط العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، ص٤.

يمكن أن نستخلص من نتائج الجدولين السابقين (٢) و (٣)، المؤشرات الرئيسة التالية:

١ - **عدد المنشآت الصناعية الكبيرة**:

أزداد عدد المنشآت الصناعية الكبيرة من ٤٥١ منشاة صناعية في العام ٢٠٠٣ إلى٤٨٩ منشاة صناعية في العام ٢٠٠٤، ثم انخفض عدد المنشآت الصناعية إلى ٤٥٢ منشاة صناعية في العام ٢٠٠٥ مسجلة انخفاض قدره ٧.٦%، ثم انخفضت إلى (٤١١) منشاة صناعية لسنة ٢٠٠٦، ثم أزداد عدد المنشآت الصناعية إلى (٤٢٣) منشاة صناعية لسنة ٢٠٠٧ أي بنسبة زيادة قدرها (٢.٩٢%) موزعة بنسبة زيادة قدرها (١٠٠%) في قطاع الصناعات

الاستخراجية، ثم أزداد عدد المنشآت الصناعية إلى (٤٨٧) منشاة صناعية لسنة ٢٠٠٨ أي بنسبة زيادة قدرها (٢.٩٢%)، ثم ازداد إلى (٤٩٥) منشاة صناعية لسنة ٢٠٠٩ أي بنسبة زيادة قدرها (١.٦٤%)، وستمرت هذه الزيادة في السنوات التالية حتى وصلت الى (٦٨٦) منشاة صناعية في سنة ٢٠١٢، ثم انخفض عدد المنشاة إلى (٦٦٩) منشاة صناعية في سنة ٢٠١٣ أي بنسبة انخفاض قدرة (٢.٥)، بسبب الظروف الأمنية الأخيرة التي مر بها البلد وتوقف عدد من المنشاة الصناعية الكبيرة.

٢ ـ عدد المشتغلين:

أيضاً ازداد عدد العاملين في المنشآت الصناعية المسجلة من ١٠٨٦٩٧ مشتغلاً في العام ٢٠٠٣ إلى ١٤٢٥٣٤ مشتغلاً في العام ٢٠٠٤وبنسبة ٩٨.٢% في قطاع الصناعات التحويلية مقابل ١.٨% في قطاع الصناعات الاستخراجية وهذا يؤكد أن قطاع الصناعات التحويلية ليسهم بصورة إيجابية في استحداث العديد من فرص العمل، ثم ازدادت الى ١٤٢٨٦٨ مشتغلاً في العام الحالي ٢٠٠٥ أي بزيادة قدرها ٠.٢٣%، وستمرت هذه الزيادة للعوام التالية حتى وصلت الى (١٩٩٤٧٥) مشتغلاً في عام ٢٠١١، ثم انخفضت في عام ٢٠١٢ الى (١٩٨٨٤٦) مشتغلاً، ثم استمر الانخفاض الى (١٦٣٠٤١) مشتغلاً في عام ٢٠١٣ أي بنسبة انخفاض مقدارها (١٨%).

٣ – قيمة الأجور والمزايا:

نلاحظ إن هناك زيادة في قيمة الأجور والمزايا في سنة ٢٠٠٥ عما كانت عليه في سنة ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ حيث بلغت في سنة ٢٠٠٥ (٥٥٢٥٩٦) مليون دينار أما في سنة ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ فقد كانت قيمة الأجور والمزايا (١٩١٤٨٩)،(٤٦٢٤١٥.٣) مليون دينار، أي بنسبة زيادة قدرها (١.٢%) ويعود سبب ذلك لتدهور الوضع الأمني مما أدى إلى زيادة أجور العمالة. وستمرت هذه الزيادة في قيمة الأجور والمزايا حتى وصلت إلى (١٨٦٠٠٦٤) مليون دينار في سنة ٢٠٠٩، أي بنسبة زيادة مقدارها (٣٦.٣٤%). ثم انخفضت قيمة الأجور

والمزايا في سنة ٢٠١٠ والبالغة (١٦٣٨٨٧٩) مليون دينار عما كانت عليه في سنة ٢٠٠٩ أي بنسبة انخفاض مقدارها (٤.٠٧%) نتيجة استبعاد العاملين واجورهم في المنشآت المتوقفة. ثم ارتفعت قيمة الأجور والمزايا في سنة ٢٠١١ الى (١٧٣٠١٦٢) مليون دينار أي بنسبة زيادة مقدارها (١.٧ %) نتيجة ارتفاع متوسط أجور العاملين، ثم ازدادت في العالم التالي لتصل الى (١٨٧٦٥٧٨) مليون دينار لسنة ٢٠١٢، ثم انخفضت قيمة الأجور والمزايا في سنة ٢٠١٣ الى (١٧٣٤٤٤٩) مليون دينار، أي بنسبة انخفاض مقدارها (٧.٦٢%).

٤ ـ الإنتاج الصناعي الإجمالي:

بلغت قيمة الإنتاج الإجمالي لسنة ٢٠٠٣ (٤٦٣٩٤٥) مليون دينار أسهمت الصناعات الاستخراجية بنسبة ٢.٥% منه والباقي ٩٧.٥% إنتاج الصناعات التحويلية، ثم ازدادت في السنة التالية لتصل إلى (٨٧٠٧٨٠) مليون دينار، وستمرت الزيادة في قيمة الإنتاج الصناعي لسنوات التالية حتى وصلت الى (٦٠٩٧٢٦٦) مليون دينار في سنة ٢٠١٣، ويمكن القول إن نسبة الزيادة المستمرة في قيمة الإنتاج الصناعي نتيجة تشغيل ودعم العمالة وكذلك بسبب زيادة قيمة مستلزمات الإنتاج بالإضافة للتضخم الحاصل في البلد.

٥ ـ مستلزمات الإنتاج:

بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج (٢٩٣٣٥٣) مليون دينار لسنة ٢٠٠٣، ثم ازدادت لتصل إلى (٤٦٤٤٥٧) مليون دينار لسنة ٢٠٠٤، ثم استمرت هذه الزيادة في السنوات التالية حتى وصلت الى (٢٨٧١٢٢٢) مليون دينار لسنة ٢٠١٣، أي بنسبة زيادة مقدارها (٨.٦٥%).

الجزء الثالث: الدراسة القياسية

التحليل الاحصائي:

Tests of Normality						
	Kolmogorov-Smirnova			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	Df	Sig.
الصناعة	.138	14	.200*	.907	14	.141
الناتج المحلي الاجمالي	.134	14	.200*	.903	14	.126

تم اختبار طبيعة البيانات وذلك من خلال **(Tests Of Normality)** لكي نتأكد من ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

طبيعة البيانات يوجد اختبارين الاول **(Kolmogorov-Smirnova)** والثاني **(Shapiro-Wilk).**

الفرض العدم (H_O): البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

الفرض البديل (H_1): البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي

حيث يتم قبول الفرض العدم في حالة اذا كانت **p-valuw –sig > 0.05**

حيث ان sig تساوي مستوى المعنوية

ويتم قبول الفرض البديل في حالة اذا كانت **p-valuw –sig < 0.05**

يتضح من خلال الجدول **(Tests Of Normality)** ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ولذلك سوف يتم استخدام **(Independent Samples Test)**

وبالنسبة لاختبار طبيعة البيانات ان قيمة **Sig** لكل من الزراعة او الصناعة او التجارة او الناتج المحلي الاجمالي < من 0.05 وبالتالي البيانات تتبع التوزيع الطبيعي .

T-Test Group Statistics					
Group		N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
صناعة	2000-2006	7	488888.8571	201305.57787	76086.35665
	2007-2013	7	1240268.0000	327899.82383	123934.48411

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95 %Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
صناعة	Equal variances	3.011	.108	-5.167	12	.000	-751379.14	145426.57	-1068236.44	-434521.84
	Equal variances			-5.167	9.960	.000	-751379.14	145426.57	-1075585.10	-427173.18

بالنسبة لقطاع الصناعة ان فرضية العدم تبين ان متوسط انتاجية القطاع الصناعي في الفترة من (2000-2006) تساوي متوسط انتاجية الصناعة للفترة (2007-2013).

– الفرضية البديلة لا تساوي

وبمان ان قيمة Sig اقل من 0.05.

وبالتالي سيتم قبول الفرضية البديلة . حيث تبين ان انتاجية الصناعة للفترة من (2007-2013) هي اكبر من انتاجية الصناعة من (2000-2006) والتي تساوي (1240268.0000)

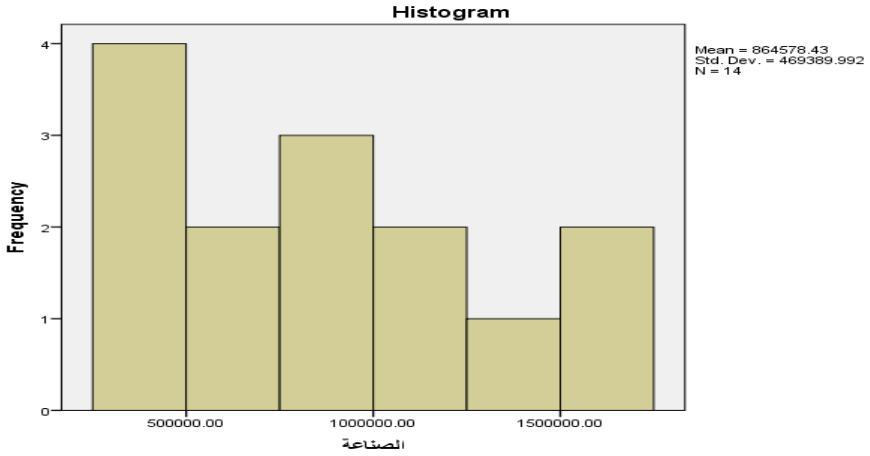

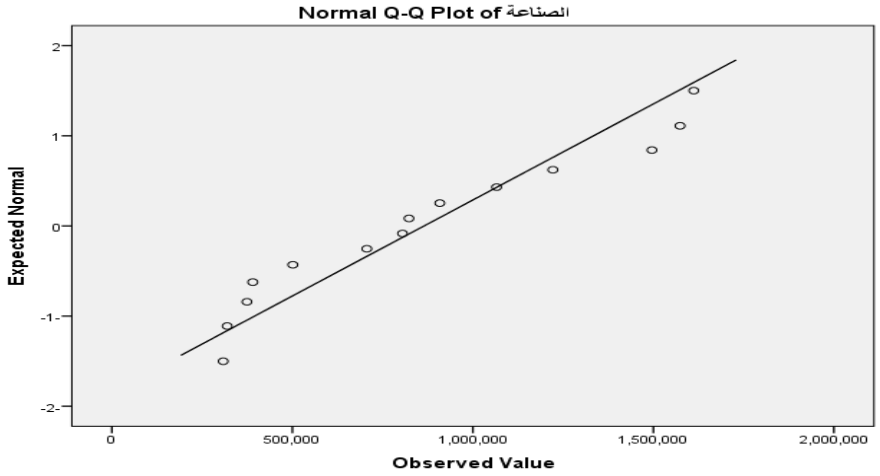

الجزء الرابع: النتائج والتوصيات

تناول الباحث في هذا الجزء ملخصاً لنتائج اختبار فروض الدراسة، وكذلك ملخصاً لأهم النتائج العامة التي توصل اليها من خلال التحليل بالإضافة الى التوصيات التي يراها الباحث مناسبة من اجل اهتمام منظمة التجارة العالمية وأثرها على القطاع الصناعي.

اولا: النتائج:

١- أسفر التحليل الإحصائي بالنسبة لانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية وتطبيق قواعدها الى تحسين أداء القطاع الاقتصادي الصناعي حيث ازداد متوسط انتاج القطاع خلال فترة الانضمام للفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٣ عما كان عليه قبل الانضمام للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٦ .

٢- ليس هناك مجال امام العراق في ظل تحول معظم الدول النامية نحو المشاركة في الاقتصاد العالمي الا الانضمام الى منظمة التجارة العالمية .

ثانياً: التوصيات:

١- وضع ستراتيجية واضحة المعالم لإصلاح القطاع الصناعي من التشوهات التي لحقت به ، والارتقاء بالمقدرة التنافسية الى مستوى العالمية لمنتجات الصناعة التحويلية العراقية الذي يعد أمراً ضرورياً ليس فقط لكسب حصص في أسواق التصدير العالمية، وإنما ايضاً للمحافظة على الأسواق المحلية وتعزيزها

٢- تفعيل دور العراق في عقد الاتفاقات الثنائية وتحقيق التعاون الاقليمي ولاسيما ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بما يضمن الحصول على الامتيازات في ظل الاتفاق العام لـ WTO.

المراجع:-

١- بسكري رفيقة، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية وإشكالية الانضمام لها، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠١٥، ص٣.
٢- وسام نعمت إبراهيم السعدي،الآفاق المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية،الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر- الإسكندرية،٢٠١٤.ص٥٢-٥٣.
٣- رضا عبد، العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمات العالمية الاقتصادية ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر، ٢٠١١، ص٢٣٦.
٤- ابراهيم عبدالله جاسم الجبوري، الآثار المحتملة لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية (WTO)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ٢٠١٣، ص٢٨.
٥- ستار شدهان الزهيري، مزايا انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط كلية القانون، العدد ٢٦، ٢٠١٤، ص٢٩١.
٦- صفوت عبد السلام عوض الله، المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تحرير التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر،٢٠١١، ص١٣٦.
٧- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات في ظل السعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد ١١، سنة ٢٠١٢، ص٢.
٨- عبود زرقين،، توايتيه الطاهر،الاثار المرتقبة لانضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،الجامعة،العدد الثالث والاربعون،٢٠١٥، ص٢٠٦-٢٠٧.
٩- أديب قاسم شندي، انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وتداعياته على الاقتصاد العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، بلا عدد، ٢٠١٤، ص٩.
١٠- هيثم عبد الخالق إسماعيل اللعيبي ، تحليل واقع التنمية ومتطلباتها في ظل العولمة الاقتصادية مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٤١.
١١- فارس كريم بريهمي ، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات.. دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع والعشرون، ٢٠١١، ص٢٦.